مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي
اسم الكاتب: م.م. ماجد حميد خضير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6976
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 20:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي

المدرس المساعد

ماجد حميد خضير (*)

المخلص

يعالج البحث موضوع على قدر عالي من الأهمية وذلك لتنامي الدور القطري في الساحة العربية وازدياد فاعلية سياستها الخارجية رغم محدودية مكانتها الجيوبولتيكية. لذا فان الدراسة تنطلق من فرضية مفادها إن تزايد الحضور القطري في المحيطين الإقليمي والدولي نابع من رغبة قطرية لبناء ذاتها وإيجاد سياسية خارجية فاعلة ومستقلة وبعيدة عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة. واستجابة لمتطلبات البحث فقد تقسيمه إلى مبحثين الأول تناول تحليل ودوافع السلوك السياسي الخارجي القطري من خلال ثلاث مباحث، الأول تناول المقومات المادية، والثاني تناول المقومات الاعتبارية أو القيمة ،والثلث تناول المقومات الخارجية.

إما المبحث الثاني فقد تناول آليات السلوك السياسي الخارجي وقد تم البحث فيه من خلال أربع محاور: الأول المحور الدبلوماسي، والثاني المحور العسكري، والثلث المحور الاقتصادي، والرابع المحور الإعلامي. وتضمن البحث خاتمة تضمنت خلاصة لأهم نتائج البحث.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

المقدمــة

يمكن تلمس أدوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وأرائها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث في العالم، وكيف تنظر إلى قضية أو حدث يشغل الأسرة الدولية وفي القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية كافة. وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط هذا الكم من الاحداث المتضاربة؟ اتختار الدخول والتأثير بمحيطها بقوة أم تختار العزلة والنأي بنفسها عن المشكلات التي يجلبها التدخل. وفي خضم التفاعلات الدولية التي تجعل من الصعوبة على أي دولة النأي بنفسها عن الكثير من المشكلات الدولية، يبرز الدور السياسي الخارجي القطري بفاعلية وظهور مفاجئ، بالشكل الذي يطرح الكثير من التساؤلات حول طبيعة هذا الدور، وغاياته، وتوقيته، ومبرراته.

لذا فقد استدعى تزايد حضور الدور القطري في القضايا العربية والإقليمية، تسليط الضوء على هذا الدور واخضاعه للدراسة، والتقصي والبحث وسبر أغواره ومدياته ومحاولة الخروج بنتائج أو رؤى تصف طبيعة هذا الدور، ومدياته، وأهدافه، وقدرته على الاستمرار.

أولاً / أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة في إطار وجود دور قطري متنامٍ في الإطار الاقليمي يمكن أن نصفه بالسلوك السياسي الخارجي القطري، لأن قطر دولة لا تملك ذلك الدور الكبير الذي تتمتع به معظم دول العالم الكبرى، ولا يمكن عدها دولة محورية في الشرق الاوسط أو الخليج العربي مثل العربية السعودية، أو إيران أو مصر إنما هو سلوك خارجي قطري بدأ يتعاظم شأنه من ناحية النشاط الدبلوماسي.

وبدأنا نلحظ دوراً قطرياً سواء في بعض القضايا العربية كقضية لبنان أو السودان، وما قُدم فيها من مبادرات قطرية أو في قضايا خليجية بحتة، فهناك أشبه ما يكون أو يمكن عده (قناة تفاوضية) بإتجاه إيران بضوء أخضر أو إشارة من الولايات المتحدة الامريكية عبر مشاريع تفاوضية مع إيران لا تحمل الطابع الديني المضاد لنوع ونهج النظام السياسي الإيراني كالسعودية مثلاً .

كذلك مسألة وجود المملكة العربية السعودية في إطار النظام الإقليمي الخليجي المتمثل بمجلس التعاون الخليجي وعدها دولة محورية جاذبة تمثل منافساً لأي دور سياسي آخر في إطار المجلس خصوصاً، إذا ما كان يحمل أجندة متناقضة مع الرؤية السياسة السعودية في المنطقة .

فضلاً عن مسألة الحجم أي عّد قطر تعاني من هذه العقدة كدولة تريد أن يكون لها حضور واسع ودور رائد، يستند إلى حجم وقابلية دولة قطر فبدأت تعوض ذلك بتبني مشاريع سياسية تأخذ طابع التسوية والحلول تفاوضية في إطار الشرق الاوسط عموماً، وفي إطار ذلك كله رأينا أن هذا الدور السياسي الخارجي لقطر يستحق الدراسة والبحث .

ثانياً / إشكالية الدراسة :

تواجه دولة قطر مزيداً من التحديات والكوابح، والإشكالية هنا هي دوافع هذا السلوك وهل نسميه سلوكاً أم دوراً أم سياسة خارجية وما هي إمكانات استمرارية مثل هذا السلوك؟ وهل إن هذا السلوك نابع من سياسات داخلية تتعلق بصلب النظام السياسي القطري أم طبيعة البنية الاجتماعية والديموغرافية القطرية كون قطر دولة قبلية تحكمها هذه الأطر، وهل أن السلوك السياسي الخارجي القطري نابع من الذات القطرية أم مشروط برؤى السياسات العالمية حول الخليج العربي أو المنطقة العربية؟

ثالثاً / فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة أن هنالك تزايداً في حضور الدور القطري في المحيطين الاقليمي والدولي وهو نابع من رغبة قطرية لبناء الذات وإيجاد سياسة خارجية فاعلة ومستقلة والابتعاد عن الدوران في فلك المحاور الاقليمية في المنطقة) .

وإستجابة لفرضية البحث فقد تم تقسيمه مبحثين : الأول حمل عنوان دوافع السلوك السياسي الخارجي القطري، وقد اعتمد الباحث على تحليل دوافع السلوك الخارجي القطري من خلال ثلاثة مطالب :

الأول : مقومات مادية .

الثاني : مقومات اعتبارية أو قيمية .

الثالث : مقومات خارجية .

أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان آليات السلوك السياسي الخارجي القطري: دراسة ببعض النماذج ، الذي تم تقسيمه على ثلاث مطالب :

الأول : المحور الدبلوماسي .

الثاني : المحور العسكري .

الثالث : الحور الاقتصادي .

الرابع : المحور الاعلامي .

المبحث الأول : دوافع السلوك السياسي الخارجي القطري

تعد موضوعة السياسة الخارجية وما يتعلق بها من مفاهيم ومصطلحات أمراً لم يقف لحد الآن على أرضية مشتركة، شأنها شأن موضوعات العلوم السياسية كافة، وذلك لكثرة التبدلات والتغيرات والتباينات في الآراء والتحليلات، فالسلوك السياسي الخارجي يمكن عده ببساطة الأسلوب أو الطريقة التي تنتهجها الدولة أو مجموعة الدول في التعامل مع مثيلاتها من

الدول الآخرى، في إطار المنظومة الدولية، أو يعني السلوك الخارجي : هو ما دأبت عليه دولة ما من الدول من قرارات ومواقف باتت تعرف بها إزاء قضايا وسياسات متعددة.

فالسياسة الخارجية الخطة التي من خلالها ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول[١]، أو قل هي سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي سواء كان دولة أو وحدات آخرى في المحيط الدولي كالمنظمات الدولية أو المواقف تجاه قضايا معينة[٢]، وهنالك من يرى ((إنها السياسة الخارجية التي هي محل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي))[٣].

وعليه، فإن لكل دولة في المنظومة الدولية سلوك خارجي تسير وفقه أو تعرف وتتميز به وأن اختارت سياسة العزلة مثلاً فإنه سلوك سياسي خارجي أياً كان نوعه بغض النظر عن كونه مدروساً من عدمه، وينطلق السلوك السياسي الخارجي لأية دولة من إستراتيجية كبرى أو شاملة (GrandStrategy) تضمنها أهدافها وتسعى بها إلى تحقيق مصالحها وأمنها، عبر ما تخصصه من موارد وما يتأتى له من قوة وإمكانات مادية وغير مادية، ولكي تكون هذه الاستراتيجية ملموسة وواضحة تحتاج إلى سياسة عملية قابلة للتطبيق، تحملها سلسلة من القرارات المترابطة منطقياً خلال المراحل كافة التي يسلكها هذا التطبيق، ومن خلال السلوك الخارجي الذي تتبناه الدول يمكننا الوقوف على الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات المختلفة التي تؤثر وتتأثر بها في النظام الدولي .

---

[١] فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الامريكية، ط١، بغداد، ١٩٧٥، ص٢٣ .

[٢] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص١٥٧ .

[٣] نقلاً عن : علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٣ .

فكل سلوك سياسي خارجي لابد له من اعتبارات ودوافع تفسره [١]، والسلوك السياسي الخارجي أمراً بات يستحق الدراسة ذلك أن قطر في الأونة الأخيرة أو منذ تولي الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) السلطة في قطر عقب إقصائه والده في ٢٧ / ٦ / ١٩٩٥، وهو أمر عُدَّ سابقة خطيرة داخل المشيخة خصوصاً وفي مجلس التعاون عموماً، كونه يؤثر على القيم السائدة والمنظومة الفكرية الحاكمة لتداول السلطة وفي عموم بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية [٢] .

وقد برز في الآونة الأخيرة تزايد الحضور القطري على الساحتين الاقليمية والدولية وسعي قطر في مبادرات عدة لوضع حلول للقضايا الاقليمية المهمة التي تشهدها الساحتين العربية والاقليمية سواء أكان ذلك في لبنان أو السودان، ودور قطر في المشاركة بحملة الناتو في ليبيا، سواء كان هذا الدور في المبادرات منفرداً أو مشتركاً مع دول آخرى، كما هو الحال في المبادرة الخليجية من أجل اليمن إذ تعد قطر طرفاً مهماً فيها. وذات الأهمية تبرز في السلوك السياسي القطري تجاه قضية سوريا التي انفردت قطر بممارسة دور الوسيط بين الحكومة السورية والدول العربية، لحين تولي الجامعة العربية مهمة إكمال هذه الدور بعد فشلها في التوصل لحل توافقي يرضي الإطراف كافة.

من أجل ذلك سعينا إلى دراسة السلوك السياسي الخارجي القطري في هذا المحور الذي قسمناه على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : مقومات المادية .

---

[١] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، ط٥، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص٣٧٣ .

[٢] سعد محمد النعيمي، أمير قطر لاعب خارج الملعب انتهازية محسوبة أم تبعية مقيدة ؟، طبعة جديدة، دار الوكرة، باريس، ٢٠٠٣ . ٢٠٠٤، ص٢٢ .

المطلب الثاني : مقومات الاعتبارية أو القيمية .

المطلب الثالث : مقومات الخارجية .

المطلب الأول : مقومات المادية

شكلَّ النفط ومن قبله اللؤلؤ عصب الحياة الاقتصادية وأثر بدوره في طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة ونوع القيم والتقاليد في الخليج العربي ، وتجسد ذلك في المقولة المشهورة لصاحبها الشيخ (محمد بن ثاني) حاكم قطر في عام ١٨٦٢ في حديث له مع الرحالة البريطاني (بليجريف) : ((أننا جميعاً، من أكبرنا إلى أصغرنا، عبيد لسيد واحد هو اللؤلؤ)) [١] .

وقطر شبه جزيرة تلتف من حولها المياه شمالاً وشرقاً وغرباً، وهي غير كبيرة المساحة ولا مترامية الاطراف [٢]، فهي تعد من الدول صغيرة المساحة جغرافياً وأن كانت من الناحية الاقتصادية غنية بوجود النفط، الأمر الذي انعكس على طبيعة الحياة برمتها وعلى الصعد كافة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وعموماً، فإن منطقة الخليج العربي وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي ظلت اقتصاداتها تخضع أو تعتمد على النفط كمصدر وحيد لمدخولاتها القومية وأثر النفط كذلك في سياساتها الخارجية بشكل عام من نواحي عدة : [٣]

١. يخضع النفط في الأساس لإعتبارات السياسة العالمية لا لإعتبارات العرض والطلب .

---

[١] **نقلاً عن : عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ . ١٩٤٩، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص١٥ .**

[٢] **المصدر نفسه، ص١٥ . ١٦ .**

[٣] **سامح راشد، الخليج في البيئة الاقليمية ... التوجهات والسياسات، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨، ص٧٨ .**

٢. تميزت السياسات الخارجية الخليجية بدبلوماسية المعونات كنطاق تعاون بينها وبين باقي الدول العربية الآخرى وكذلك أفريقيا وأسيا .
٣. يشكل النفط عنصراً ضاغطاً على السياسات الخارجية لدول الخليج العربية، بسبب الحرص على ضمان أمنه من المنبع إلى الأسواق العالمية وهذا يفسر ما شهدته هذه المنطقة لثلاثة حروب متتالية منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين .

إن عدم التكافؤ البيني الحاصل بين هذه الدول من الناحية النفطية يؤثر بدوره في طبيعة علاقاتها البينية أو علاقاتها مع الدول الآخرى، فضلاً عن الشعور العام بالضعف قياساً بمعايير القوة المادية وهذا التفاوت الحاصل داخل نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تتباين توزيعات القوة داخلها من خلال امتلاك المملكة العربية السعودية أشكالاً متنوعة من مصادر القوة سواء كان ذلك في الوفرة النفطية أو الوفرة البشرية، فضلاً عن المساحة الجغرافية الواسعة التي منحتها عمقاً ستراتيجياً، ناهيك عن وقوع أعظم المقدسات الإسلامية فيها أضاف لها حضوراً وخصوصية وتفرداً وهيبة معنوية بين أغلب الدول الإسلامية في حين تشهد قطر أو تعاني تفاوتاً شديداً في حجم وتوزيع مصادر القوة الأمر الذي أنعكس على العلاقات البينية أولاً ثم على توجهات كل دولة إلى الخارج إقليمياً أو عالمياً، إذ حاولت وتحاول قطر التعويض عن البون الشاسع في توزيعات القوة إلى لعب دور سياسي ودبلوماسي فاعل وواسع النطاق في القضايا الإقليمية والعربية على وجه الخصوص [١] .

يتضح هذا الفارق بين أغلب دول الخليج الست، من خلال طبيعة النظام السياسي السائد وكيفية تداول السلطة ومدى الشراكة والمشاركة الديمقراطية في إدارة البلاد، وهناك من يقدم تفسيراً ليس للسلطة في الدول الخليجية، فحسب

[١] سامح راشد، مصدر سبق ذكره، ص٧٩ .

بل للسلطة في دول آخرى لا تعتمد على النفط بشكل مباشر، فطبيعة النظام الاقتصادي السائد في دول الخليج ومنها قطر ولدَّ ما يشبه عملية رشوة سياسية، إذ الحاكم يعتلي السلطة فالكل شركاء في النفط عبر نظام ريعي ينأى عن جمع الضرائب والمكوس من المواطنين، بل على العكس يقوم بالدفع لهم سواء كان أموالاً مباشرة أو عبر توظيفهم في ملاكات الدولة الإدارية والخدمية والامنية، ويعد هذا عقد اجتماعي من نوع آخر على وفق صياغة جديدة [١] .

ويكون الإسهام الأساس لقطاع النفط في تمكين حكومات الدول المصدرة للنفط من الاقدام على برامج انفاق عام كبيرة دون اللجوء إلى فرض ضرائب ودون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو أية مصاعب تضخمية تعاني منها الدول الآخرى .

إن طبيعة هذه القوة المادية التي أتيحت لعموم مجتمعات الخليج العربي ومنها قطر أثرت في السلطة السياسية الموجودة عبر العملية الريعية أو ما أسماه (بول فياي) ((تفكيك المجتمع)) وإعادة تشكيله واختراقه والهيمنة عليه عبر فتح البلاد على مصراعيها أمام قوى السوق العالمية في مجال الاقتصاد وتوفير الخدمات، فضلاً عن البنية القانونية والحقوقية، ومن ثم تحرير السلطة السياسية من أية محاسبة رغم وجود كل دلالات الأزمة ويصبح الأمر مجتمعاً لا يملك سلطة وسلطة لا تملك شعباً [٢] .

وتتبع أهمية منطقة الخليج العربي من تداخل الاستراتيجية مع الاقتصاد نظراً لإحتوائها على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وهذا الاندماج بين ما هو استراتيجي واقتصادي، قد وظفته الولايات المتحدة وطوعته لصالحها

---

[١] محمد عبيد غباش، الدولة الخليجية : سلطة أكثر من مطلقة . مجتمع أقل من عاجز، مجلة المستقبل العربي، عدد (٣١٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار ٢٠٠٥، ص٦٠ . ٦١ .

[٢] نقلاً عن :المصدر نفسه، ص٦١، ٦٨ . ٦٩ .

من خلال المبادرة المسماة بمفهوم الشرق الاوسط الكبير أو الجديد وربطه بمبادرات جزئية عدة، مثل مبادرة المشاركة في الشرق الاوسط (MEPI) ومنتدى الإصلاح في الشرق الاوسط الذي استضافته قطر في ٢٠٠٥، كما تم التوقيع على اتفاقيات عدة خاصة بإنشاء مناطق تجارة حرة مع الولايات المتحدة منها التي عقدت بين عمان والولايات المتحدة، وكذلك بين الامارات والولايات المتحدة من أجل التمكين لإقامة مصالح مشتركة بين تلك الاطراف الاقليمية بصورة تجعلها تفكر ملياً وتتردد بالاستقلال عن الولايات المتحدة الامريكية في المجالات كافة [١] .

وهناك حقيقة بات يدركها ويستشعرها كل الاطراف المصدرة للنفط والمستوردة له تتعلق بحجم المخاطر المحيطة بنفط الخليج عبر ناحيتين: [٢]

١. إن الدول المستوردة للنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة صارت تدرك إن النفط الذي يمثل ٤٠% من الطاقة العالمية، يسارع خطاه إلى نهايته المحتومة، وهي النضوب النهائي نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه بفعل التطور التكنولوجي والصناعي وعدم استطاعة بدائل النفط في الوقت الحالي في أن تحل محله ومن ثم صار لا مفر من نشوب الصراع بين تلك الدول لتأمين احتياجاتها من النفط في المستقبل المنظور .
٢. إدراك دول الخليج إنه بغياب النفط لا يوجد لديها من الموارد الطبيعية ما يحافظ على المستوى المعيشي الذي اعتاده شعوبها، فضلاً عن كون الصناعات القائمة كالبتروكيمياويات وتحلية مياه البحر تعتمد

---

[١] عبد المنعم المشاط، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨، ص٣١_ ٣٢ .

[٢] حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨، ص٣٤ .

في وجودها على وفرة النفط والغاز، لذلك ينبغي استغلال ما تبقى من الاحتياطات لتحقيق موارد مالية تكفي لضمان مستوى لائق لحياة شعوب المنطقة بعد النفط .

وينبغي أن يكون ذلك هو جُل ما تسعى له أي دولة خليجية لأجل استدراك حقيقة نضوب النفط، ومن ثم السعي للاستفادة من الفائض المالي الضخم الذي يوفره النفط لضمان ديمومة الثروة في المستقبل .

وبعد الطفرة النفطية الأولى التي أمتدت من منتصف السبيعينيات إلى منتصف الثمانينيات فإن دول الخليج تشهد حالياً طفرة آخرى في أسعار النفط وإن كان ذلك بوتيرة غير ثابتة نظراً لتقلبات العرض والطلب وكذلك الاوضاع السياسية في الشرق الاوسط وفي العالم فإرتفاع اسعار النفط منذ العام ٢٠٠٣ قاد إلى تكوين مداخيل مالية ضخمة وغير مسبوقة في تاريخ المنطقة، وإن كان متوسط السعر النفطي السنوي (١٧) دولاراً للبرميل منذ العام ١٩٩٩ و(٢٨) دولاراً عام ٢٠٠٣ و(٣٦) دولاراً عام ٢٠٠٤ تجاوز سعر البرميل (٩٠) دولاراً في عام ٢٠٠٧، وهناك توقعات بمزيد من الارتفاع خلال قادم الايام ومرد ذلك لارتباط زيادة الاسعار بإزدياد حاجات التنمية المتصاعدة من الطاقة في العالم، خاصة في كل من الهند والصين [١] .

وهذا الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط له أثار كبيرة على واقع الاقتصادات الخليجية على مستويات مختلفة، فهناك وفرة مالية كبيرة تقدر بالمليارات من الدولارات، إذ تشير الاحصاءات إلى ارتفاع الناتج الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من (٤٠٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٣ إلى (٧١٢) مليار دولار في عام ٢٠٠٦ وإلى (٧٩٠) مليار دولار في عام

---

[١] **شحاتة محمد ناصر، الخليج والطفرة النفطية الثانية ... أولويات الاتفاق، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٨، ص٦٤ .**

٢٠٠٧، وذلك وفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي الذي وصل بدوره إلى (٨٨٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وكان لهذه الطفرة النفطية آثار إيجابية عدة:

١. زيادة معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ففي عام ٢٠٠٤ وصل معدل النمو الاقتصادي في قطر إلى ٩,٣% وحتى في حال تراجع اسعار النفط، فإن الزخم الناتج عن الاستثمارات الهائلة للقطاعين العام والخاص سيواصل مساندته للنمو الاقتصادي والعمالة البشرية، إذ وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة إلى ٦٠% خلال عام ٢٠٠٨ .

٢. أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات الخليجية الذي مكنها من التغلب على العجز في الموازنة العامة خصوصاً بعد ارتفاع الاسعار في بدايات عام ٢٠٠٢، والذي أدى بدوره إلى معالجة هذا العجز وتحقيق فوائض كبيرة في الاقتصاد الخليجي استمرت لحد الوقت الحاضر[١].

فباتت دولة قطر تشهد إزدهاراً كبيراً، فهي تواصل تحقيق تقدم اقتصادي استثنائي يتمثل في الارتفاع المطرد لمستويات المعيشة، فإنها استطاعت المحافظة على تقاليدها الثقافية وقيمها بوصفها دولة عربية وإسلامية تعد الاسرة الركيزة الاساس فيها، وتقف قطر في ظل هذا الازدهار في مفترق طرق، فثروة قطر الوفيرة تقدم فرصاً متعددة للتنمية وتعزز تحديات كبيرة في آن معاً، وهذا بدوره حتم على قطر أن تختار الطريق الامثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها، وتهدف الرؤية الوطنية القطرية إلى جعل

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٤ . ٦٥ .

قطر بحلول العام ٢٠٣٠ دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد آخر [١] .

ومن جملة ما يتسم به الاقتصاد القطري الحيوية وتعد الاساس لبناء الازدهار الاقتصادي، والارتفاع المستمر في تحسين مستوى المعيشة، غير إن إدامة هذا الازدهار يتطلب إدارة حكيمة للموارد الناضبة للأجيال القادمة، موارد وإمكانات كافية لتلبية طموحاتها وعلى هذه الإدارة أن تؤمن الاستغلال الامثل لهذه الموارد وصنع التوازن بين الاحتياطي والانتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف، إن ما تملكه قطر من موارد هيدرو كاربونية وفيرة يمكن استثماره لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعية، ويغدو تحويل هذه الموارد الطبيعية إلى ثروة مالية وسيلة لتحقيق ما يأتي : [٢]

١. تكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية .
٢. دعم وتطوير القدرات المتعلقة بزيادة الاعمال والابتكار .

وهذه المنجزات إن تمت تقدم بدورها منطلقاً أوسع لتنويع الاقتصاد وتحويل قطر إلى مركز إقليمي للمعرفة وللنشاطات الصناعية والخدمات عالية الجودة .

هذا الازدهار والتقدم القطري قاد إلى جعل قطر دولة يُحسب حسابها بغض النظر عن الحجم الجغرافي فقطر بهذا الكم الهائل من الموارد الاقتصادية المتنوعة كالنفط والغاز، والموقع المتميز على البحر فضلاً عن الموارد الآخرى القائمة على الصناعات البتروكيمياوية الهيدروكاربونية، قد جعلا من قطر دولة عصرية متميزة ولها علاقات خارجية متميزة تتسم

---

[١] رؤية قطر الوطنية، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الموقع الالكتروني التابع للامانة العامة للتخطيط التنموي ١٣ / ٣ / ٢٠٠٩ . www.almethaq.info/news/article1438.htm2030

[٢] المصدر نفسه .

بالاعتدال وسياسة خارجية نشطة على الاقل في الأونة الأخيرة على خلاف العزلة أو شبه العزلة سواء كانت إقليمية أو دولية للمرحلة ما قبل تولي الشيخ (حمد بن خليفة) مقاليد الحكم في قطر عام ١٩٩٥ .

وقطر دولة نفطية كحال اشقائها الخليجيين يشكل النفط عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها، فضلاً عن النفط وخضوعه لتقلبات الاسعار وتأثره بالأزمات العالمية، سواء السياسية كالحروب أو الأزمات الاقتصادية كالتضخم وزيادة المعروض منه أو زيادة الطلب عليه، ذلك حدى بقطر أخذ هذه الأهمية لممارسة دور سياسي متميز إقليمياً دولياً وإيجاد سياسة خارجية متوازنة تحاول فهم واقع قطر والمنطقة والعالم والاتيان بافضل الحلول وأوسطها من أجل رأب الصدع بين الفرقاء الدوليين دعماً للسلم والأمن الدوليين.

المطلب الثاني : المقومات الاعتبارية أو القيمية

تعكس الأهداف والعناصر الأساسية لأية سياسة خارجية توصف بإنها ناجحة، التجربة التاريخية والخلفية الثقافية والاوضاع الداخلية والتطلعات المستقبلية لشعوبها [١]، ولا يمكن عد المتغيرات الموضوعية وحدها المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فالمتغيرات الذاتية لصنع القرار أيضاً تعد عاملاً مهماً في صنع السياسة الخارجية ومنهم من يذهب إلى إعطائها أدواراً أكبر من العوامل الموضوعية (فسنايدر) مثلاً يعد الدولة في النهاية هي واضعة القرارات فيها [٢] .

---

[١] محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الامريكية والعرب، ط١، دار الكرمل، صامد، عمان، ١٩٩٠، ص١٥٥ .

[٢] نقلاً عن:إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، ط٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص١٤٦.

أما صانع القرار هو الذي يصوغ السياسة الخارجية ويحددها معتمداً على فهمه وتصوره للمتغيرات الموضوعية، وليس بناءً على أهمية تلك المتغيرات الموضوعية، وهذا ما يؤكده (هولستي) إن البيئة الداخلية والخارجية، بمضمونها وابعادها وعناصرها الاساسية كافة التي تشكل منها لا تهم بقدر ما ترجع هذه الأهمية إلى الكيفية التي يتم تصورها في ضوئها من قبل الأجهزة المسؤولة عن وضع تلك السياسات [١] .

وفي هذا المطلب نركز على خاصيتين أساسيتين:

أولاً: الخصائص الشخصية.

يقصد بالخصائص الشخصية مجموعة الصفات التي تتعلق بشخصية القائد السياسية والتي تؤثر في أسلوب صياغته لقرارات السياسة الخارجية وتعامله معها ويكتسب القائد السياسي هذه الخصائص عبر مراحل حياته المختلفة وهي التسلط، القدرة على الابتكار، روح المغامرة، السعي نحو الشهرة، تحقيق الذات، القدرة على مواجهة الحالة الغامضة، وكيفية تعامل القائد مع المرؤوسين وكيفية ردود فعله لتصرفات الاطراف الآخرى ومدى مرونته وتقبله للحلول الوسط[٢].

واثبتت الدراسات الامبريقية في علم النفس وعلم السياسة وعلم الاجتماع إن للفرد دوراً كبيراً، قد يفوق القوى الهيكلية الآخرى في إتخاذ القرارات السياسية في العالم الثالث لظروف تلك البلدان التي لم تستطع عبر تجاربها السياسية أن تعزز دولة مؤسسات يأخذ القرار فيها الطابع المؤسسي [٣] .

ثانياً : النظام العقيدي والقيمي لصانع القرار .

---

[١] **نقلاً عن :المصدر نفسه، ص١٥٨ .**

[٢] **عارف أحمد الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (٤٢)، ٢٠٠٩، ص٣٥ . ٣٦ .**

[٣] **المصدر نفسه، ص٣٧ .**

أما النظام العقيدي لصانع القرار فيقصد به مجموعة القيم والعقائد التي تتكون لدى صانع القرار عن البيئة الخارجية وتتميز هذه العقائد بالترابط وعدم التناقض فيما بينها حسب رؤية صاحبها أي صانع القرار نظراً لأن صانع القرار يمتلك نظاماً عقائدياً يساعده على ضبط المعلومات الممكن قبولها واستيعابها من البيئة الخارجية لصانع القرار، فالأخير يتلقى أو يستقبل فيضاً من المعلومات من مصادر عدة غير واضحة المعالم والاتجاهات وبواسطة نظامه العقيدي يتجه نحو معلومات بعينها ورفض معلومات آخرى، ويتم تفسير هذه المعلومات في ضوء نظامه العقيدي ومن ثم يصار إلى اختيار البديل الذي يراه مناسباً لمنظومته الفكرية والعقيدية [١] .

يعمل نظام القيم كموجه أو عنصر تغلغل لكل الافراد، ولكل فئة سياسية نظام قيمها الخاص بها، فالقادة السوفييت في الاتحاد السوفيتي السابق كان لهم نظام قيم خاص يحتم عليهم تعظيم مكاسبهم وتحقيق النصر للمعسكر الاشتراكي آنذاك [٢]، وتلعب الشخصية تأثيراً سلبياً أحياناً في السلوك السياسي الخارجي من خلال مسألتين : [٣]

أولاً : صعوبة التنظير في خصائص الشخصية حول نوع الموقف .

ثانياً : إن القياس المناسب لمحددات الشخصية هي مسألة صعبة في السياسة الخارجية فهناك تباين في خصائص الشخصية، وفي بعض الاحيان وفي قضايا محددة استخدمت الشخصيات مثل (ستالين وهتلر) كدليل على تأثير الفرد، لاسيما دراسة قدرة الشخصية في اتخاذ قرارات قادرة على تغيير السلوك، ومع ذلك هناك صعوبة في العثور على خصائص الشخصية في القرارات .

---

[١] المصدر نفسه، ص٣٧ .

[٢] علاء أبو عامر، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم . الدبلوماسية والاستراتيجية، ص١٣٣ . ١٣٤ .

[٣] المصدر نفسه، ص١٣٤ .

ولحسن الحظ فإن معظم القرارات المهمة في حياة الأمم والشعوب تسبقها مدة من التوقع وإعادة الحسابات من جانب صاحب القرار الذي تتاح له فسحة زمنية تتفاوت طولاً أو قصراً قبل أن يتوجب عليه الاختيار بين البدائل وهذه المدة الزمنية أحياناً يكون لها درجة عالية من القيمة إذ إنها تتيح له وقتاً لقياس البدائل المتنوعة ودراسة جزئياتها [١] .

ومن هنا فإن ما تحصلت عليه قطر من قيادة سياسية واعية لما يحيط بقطر إقليمياً ودولياً تمثلت برئيس البلاد الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) الذي قاد قطر نحو كسر جدار العزلة الذي كان على عهد والده والعمل على إيجاد سياسة خارجية نشطة وفاعلة أمتطت جهود المبادرات الدبلوماسية نحو تحقيق ذاتها والدخول كلاعب فاعل ونشيط في قضايا المنطقة كافة وإنتهاج أسلوب الدبلوماسية الحيادية والايجابية في الوقت نفسه عبر الاقتراب من الخصوم انفسهم وبالتقرب نفسه من أطراف الصراع كافة بعيداً عن سياسة الاستقطابات الاقليمية والابتعاد عن الدوران في فلك الاقطاب الاقليمية كإيران ومصر والسعودية والاتجاه نحو حل كافة المشاكل العالقة داخل أروقة مجلس التعاون الخليجي التي تكون قطر طرفاً فيها من أجل الانطلاق بإتجاه الخط الدبلوماسي الجديد الذي اختارته قطر .

هذا وترتكز الدبلوماسية القطرية على أسس وثوابت منها : [٢]

١. إقامة علاقات حسن جوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الآخرى .

---

[١] حسني عبد الرحمن الشيمي، اقتصاديات المعلومات والمعلومات ومضاعفة الثروة الاقتصادية والانسانية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٧ . ولمزيد من المعلومات ينظر : الن باركر، كيف تنمي قدرتك على اتخاذ القرار،ترجمة:سامي تيسير سلمان،ط١،دار المؤتمن،الرياض، ١٩٩٨، ص٨٠ . ٨١ .

[٢] أثير ناظم عبد الواحد، دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٣)، كانون الثاني ٢٠١٠، ص١١٧ .

٢. حل جميع الخلافات بالطرق السلمية كالخلافات الحدودية مع السعودية وكذلك الخلاف حول جزر (الحوار) مع البحرين دون فسح المجال للتدخلات الخارجية .

٣. دعم القضايا العربية والإسلامية .

٤. تطوير علاقات التعاون في إطارها الاقليمي والدولي .

وأضحت قطر طاولة المفاوضات المفتوحة لكل القضايا الاقليمية خصوصاً العربية منها، واختارت القيادة السياسية في قطر الدخول بقوة وكسر حاجز الصمت وعدم المبالاة، فليس غريباً أن نجد قطر حاضرة في الازمات كافة كوسيط لمع نجمه مؤخراً وباتت الانظار تتجه نحوها وتغظ النظر عن حجم الدولة من الناحية الجغرافية أو الديموغرافية الذي كان سابقاً يعد عائقاً أمام لعب أدوار سياسية كبرى وملحوظة ومتميزة .

وينبغي لأية دولة ترغب أن تكون لها رؤية ودور مؤثر في النظام الدولي أن تضع في حساباتها تحقيق هدفين رئيسين : [١]

الأول : الاستفادة من السياسة الخارجية في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول محددة لتحسين الاوضاع الاقتصادية الداخلية والتي تعود بالنفع المباشر على المواطن .

الثاني : بلورة وضع متميز لهذه الدولة والظهور كفاعل مهم في الساحة الدولية بهدف تعديل بنية النظام الدولي ليكون نظاماً متعدد الاقطاب من الناحية الفعلية كل قوة بحسب ما تمتلك من مصادر قوة تشارك فيه أقطاب جنوبية صاعدة لا أن يظل منغلقاً على سيطرة الفاعلين الكبار .

---

[١] **أمل مختار، نموذج (لولا) يتكرر وحدود التغيير في السياسة الخارجية البرازيلية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام، عدد (١٨٤)، نيسان ٢٠١١، ص١٣٨ .**

وعلى صانع القرار إدراك الحجم الحقيقي لقوة دولته من النواحي كافة، دون الوقوع في خطأ التهويل أو التقليل من شأن هذه القوة وحث الخطى نحو تعظيم دورها الدولي والمشاركة بفاعلية أكبر في الساحة الدولية من أجل أحداث تغيير في بنية النظام الدولي ككل [١] .

فلا يكفي أنك تسعى أن تكون قوياً كالكبار إنما عليك أن تتصرف كما يتصرف الكبار وتقدر حجم قوتك استناداً إلى امكاناتك التي تم حسابها جيداً وبصورة مسبقة .

والقيادة القطرية من واقع إدراكها البراغماتي للرهانات الجيوبولتيكية في المنطقة عوّضها عن الكثير من عوامل ضعفها من منظار القوة المادية ودفعها إلى تبني سياسات تتسم بالتوازن من ناحية علاقاتها المتميزة مع واشنطن وانتقاداتها للسياسة الخارجية الامريكية نفسها عبر قناة الجزيرة الفضائية في مواقف متعددة [٢] .

المطلب الثالث : المقومات الخارجية

في عالم تتداخل فيه الابعاد الداخلية والخارجية، وتسقط فيه الحواجز بين النظامين الاقليمي والعالمي، اضطلعت العلاقة التفاعلية بين الدولة والبيئة المحيطة بها بدور الجسر الواصل بين التفاعلات الجزئية النابعة من سياقات داخلية، والأطر الكونية الناظمة لصيغ ومسارات العلاقات الدولية، ومن ثم فإن العلاقات بين الدول الخليجية وبقية دول المنطقة تمثل أهمية خاصة لدى تحليل مجمل التفاعلات الخارجية الخليجية [٣] .

---

[١] المصدر نفسه، ص١٣٨ . ١٣٩ .

[٢] أثير ناظم عبد الواحد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠ .

[٣] سامح راشد، مصدر سبق ذكره، ص٧٦ .

وفي ضوء انتظام مجموعة الدول الخليجية الست في إطار مجلس التعاون الخليجي، إلا إن النظر إليها كوحدة إقليمية فرعية واحدة أصبح محلاً للتساؤل، إذ يختلف الأمر تماماً عند النظر إلى توجه ورؤية كل دولة على حدة وبشكل ذاتي منفرد لبيئتها الإقليمية، فيما إذا كانت تلك النظرة تنطلق من رؤية جماعية أوسع أو على الأقل متناغمة معها، وتخضع التوجهات الخليجية نحو البيئة الاقليمية المحيطة بمجموعة من المحددات والعوامل الحاكمة بعضها يتسم بالثبات والآخر يشهد تحولاً في ضوء المتغيرات والتطورات الجارية داخلياً وإقليمياً وعالمياً، وما يندرج ضمن الثوابت هو الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية المتاحة والخصائص الاجتماعية والقدرات العسكرية للدول وطبيعة علاقاتها الخارجية وقطر كدولة خليجية ضمن النظام الاقليمي الخليجي لا تخرج عن هذا الإطار من الثوابت [١] .

وتخضع العلاقات بين الدول للكثير من المحددات والاعتبارات التي يمكن أن تخلق الإدراكات المتبادلة بين هذه الدول، كل منها للآخرى على قاعدة (العدوان . الصداقة) أو على قاعدة (الصراع . التعاون) بعض هذه المحددات والعوامل ذات طابع خاص بكل دولة وخصوصية نظامها السياسي، وكذلك النخب الحاكمة فيها، وبعضها الآخر إقليمي يتعلق بمنظومة التفاعلات الاقليمية وأنماط التفاعلات القائمة وآخرها دولية، خاصة ما يتعلق بدور القوى الدولية في الإقاليم، ومدى تنافس هذه القوى وأهمية كل إقليم وكذلك خصوصية هذه العلاقة بالنظام العالمي السائد[٢].

---

[١] المصدر نفسه، ص٧٦ . ٧٧ .

[٢] محمد السعيد أدريس، ثلاثون عاماً على قيام الثورة الاسلامية في إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، نيسان ٢٠٠٩، ص١٨٨ .

ويعد البعد المحوري من متضمنات البيئة الامنية الجديدة في خليج ما بعد الحرب على العراق، ويرتبط ذلك بمعضلة التوازن الستراتيجي، أو لنقل بالإنتاج الجديد لهذه المعضلة، هذا الإنتاج الذي بدأ أكثر قدرة على تفتيت مقومات الأمن ومعضلة تحقيق خيار توازن القوى دونه معضلة عدم تكافؤ القدرات العسكرية من ناحية الكيف وحدة مشاكل الامن الداخلي التي يعانيها عدد من دول المنطقة خصوصاً بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وهو أمر من شأنه دفع هذه الدول إلى التركيز على الأمن الداخلي أكثر منه على سباق التسلح [١] .

ويمكن تشخيص سبعة متغيرات أساسية على صعيد بيئة الأمن الخليجي، تتمثل في زيادة وتيرة العنف الداخلي المسلح، المتغير العراقي، قضية البرنامج النووي الإيراني والمقاربة الامريكية الخاصة بها وتوجه الناتو الجديد وأدواره في المنطقة، وإتجاهات الاصلاح السياسي وما تفرضه من أحداث والبيئة الراهنة للعلاقات الامريكية بمنطقة الخليج العربي وما جاورها امتداداً إلى علاقات الولايات المتحدة بالهند في حين يدخل أمن الطاقة الصينية متغيراً أخيراً دخل على الساحة الخليجية بقوة بعد عام ٢٠٠٣ [٢] .

ولم تمض قطر قديماً إلى الحد الذي ذهبت إليه عُمان في سياستها الخارجية تجاه إيران لكنها مثلها اختطت لنفسها منهجاً متوازناً أثناء حرب الخليج الأولى، وحافظت عليه حتى في اللحظات الحرجة التي وصل عندها التوتر ذروته في العلاقات السعودية . الإيرانية، بعد أحداث موسم الحج عام ١٩٨٧، ومن ثم تصاعدت حدة حرب الناقلات وهددت مبدأ الملاحة الخليجية

---

[١] عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج والمتغير الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران ٢٠٠٦، ص١٢ .

[٢] المصدر نفسه، ص٦ .

في العام نفسه، وعلى حين أبدت قطر استعداداً أسرع للتفاهم مع إيران على استغلال حقل غاز الشمال الاضخم في العالم، وعلى الجانب الآخر فقد حسمت قطر خلافاتها مع السعودية بشأن الحدود نهائياً في ٢١ / ٣ / ٢٠٠١ وأبدت قطر صبراً أطول في تقبلها للنقد الإيراني لها بشأن علاقاتها مع إسرائيل[١] .

فالخروج من دائرة التأثير السعودي ومحاولة النأي بسياسات قطر الخارجية عن أي نفوذ خارجي من الدول المحورية في الشرق الأوسط، والظهور بمظهر الدولة ذات السيادة والسياسة الخارجية المستقلة عن التأثيرات الإقليمية، كان من أولويات السياسة الخارجية القطرية منذ تولي الشيخ (حمد بن خليفة) سدة الحكم في قطر، واعترضت قطر ضد تولي أحد السعوديين رئاسة مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية التي عقدت في مسقط في ديسمبر عام ١٩٩٥، فضلاً عن عوامل آخرى دفعت بقطر إلى الابتعاد عن الدوران حول القطب السعودي وإنتهاج سياسة خارجية مستقلة، خصوصاً النزاع الحدودي القطري . السعودي حول منطقة (الخفوس) الذي راح ضحيته جنديين قطريين، وعلى الرغم من تسوية الحادثة إلا إنها لم تغب عن ذهنية القيادة القطرية وسرعان ما أدركت قطر أهمية الدبلوماسية الواقعية والحساب الدقيق للتوازنات الإقليمية والابتعاد بسياستها الخارجية من أن تكون أصداء لسياسات ومواقف إرتجالية تابعة لهذا الطرف أو ذاك ومحاولة لعب دور الموازن أو الطرف الثالث الذي تكون مواقفه ومبادراته أكثر مرونة وقابلة للتطبيق [٢] .

المحور الثاني/ آليات السلوك السياسي الخارجي القطري: دراسة ببعض النماذج

---

[١] نيفين مسعد، السياسات الخارجية العربية تجاه إيران، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار ٢٠٠٢، ص٩١ .

[٢] أثير ناظم عبد الواحد، مصدر سبق ذكره، ص١١٨ . ١١٩ .

المطلب الأول : المحور الدبلوماسي

يتمثل هذا المحور بمجموعة التحركات التي اتخذتها الحكومة القطرية تجاه قضايا الساحة الإقليمية والدولية وقضايا الساعة في آن واحد، تمثل ذلك بما أطلق عليه بالمبادرات القطرية التي دأبت قطر في الأونة الأخيرة على إنتهاجها من أجل تقديم الحلول والوساطات للمشاكل الإقليمية العالقة، وكذلك لإثبات وجودها ودورها في الساحة الإقليمية :

أولاً : التحرك نحو إيران

يواجه الباحث لموضوع السياسات الخارجية العربية تجاه إيران مشكلتين رئيستين : [١]

الأولى : تتسم بسمة منهاجية يفرضها تنوع تلك السياسات الخارجية، وربما اختلافها وتناقضها في غالب الاحيان نظراً لمجموعة من النتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، لذلك فالباحث يكون مدعواً للتفكير في بعض المداخل أو المفاتيح التي تساعد على فهم جوانب الاختلاف والاتفاق بين اثنين وعشرين دولة عربية حيال إيران ومن ثم تحديد الثابت والمتغير من تلك السياسات .

الثانية : فهي موضوعية مرتبطة بقضايا من قبيل الإطار العالمي والاقليمي والدائرة الحضارية والادراك المتبادل وقضايا العلاقات كلها قضايا تدخل في صميم محددات السياسات الخارجية العربية [٢].

ومنذ إنطلاق اعمال المؤتمر القومي العربي الأول عام ١٩٩٠ غلب على إدراكه لإيران وصورتها ودورها في المنطقة الطابع الايجابي، وفي الوثائق

---

[١] لمزيد من المعلومات حول الادراك العربي لإيران ينظر : طلال عتريسي، التصور العربي لإيران : التصورات القطرية والقومية والاسلامية والليبرالية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

[٢] نيفين مسعد، السياسات الخارجية العربية تجاه إيران، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٨٥ .

الاساسية والبيانات السياسية لمؤتمراته الاربعة الأولى التي جمعت في كتاب واحد صدر عام ١٩٩٤ * تقتصر الإشارة إلى هذا الدور على تلميحات غير مباشرة لأهمية التعاون مع دول الجوار الإسلامي في مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة العربية [١] .

وإذا كان إدراك المؤتمر القومي العربي لإيران يحمل طابعاً إيجابياً ولم تحمل بياناته ووثائقه الأساسية أية رؤية معادية لإيران ودورها بل تطورت نحو مزيد من التقارب نظراً لمجموعة من الأسباب أولها توقف الحرب الإيرانية . العراقية وغزو العراق للكويت وموقف إيران الرافض لهذا الغزو عام ١٩٩٠، ومن ثم ما جاء بعد ذلك من مؤتمرات تسوية مع إسرائيل إذ وقفت إيران موقفاً معادياً على ما يبدو من مفاوضات التسوية الإيجابية بين العرب . وإيران واستأنفت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية عام ١٩٩١ [٢] .

وتتداخل متغيرات عدة في علاقات الدول العربية بإيران منها متغير القرب الجغرافي والتداخل الديموغرافي، فتوجد مع العراق أطول جبهة حدود على الجانب الشرقي إذ توجد إيران وكذلك الحدود البحرية من خلال الخليج العربي وبحر عُمان، وعلى صعيد مماثل فالعرب لهم امتداداتهم داخل إيران قومياً ومذهبياً فتوجد هناك عرب وأكراد وسنة ومثل هذا التشابك الجغرافي والأثني ترك تأثيره في صنع السياسات الخارجية العربية تجاه إيران [٣]، فقطر على

*** المؤتمر القومي العربي : الوثائق الاساسية والبيانات السياسية ١٩٩٠ . ١٩٩٣، بيروت، المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٤.**

[١] طلال عتريسي، مصدر سبق ذكره، ص٦٣ .

[٢] المصدر نفسه، ص٦٥ . ٦٦ .

[٣] نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص٨٩ .

سبيل المثال، فإن حجم المكونات العرقية والدينية فيها يتوزع كالاتي عرب قطريون٤٠%،هنود١٨%، باكستانيون١٨%، إيرانيون١٠%، آخرون١٤%[١].

فبالنسبة إلى قطر مثلاً فإنها تعاملت مع إيران على أساس إنها تتيح لها هامشاً أكبر من حرية الحركة داخل مجلس التعاون الخليجي، وتسمح لها بالتحايل على الخلل في توزيع القوة الذي عبر عنه المجلس منذ نشأته ما بين دولة خليجية كبيرة (السعودية) وخماسي الدول الخليجية الصغيرة (الامارات، الكويت، قطر، البحرين، عُمان) ومن ثم فإن القدرة الفعلية على إستغلال هذا الهامش المتاح من عدمها من دولة لأخرى ما تحصل عليه قطر لا يتوافر بالقدر ذاته لباقي الدول الخليجية الآخرى لصالح حرية أكبر لقطر [٢] .

فقطر لا تعاني المشكلة التي تعاني منها البحرين والكويت وهي ارتفاع نسبة المكون الشيعي في كلا البلدين مما يجعل هواجس ومخاوف قطر أقل من البحرين والكويت بإتجاه تمتين العلاقة أكثر مع إيران، وهو أمر برز على الساحة مؤخراً تمثل بزيارة المسؤولين القطريين لأكثر من مرة لإيران آخرها زيارة الشيخ (حمد بن خليفة) لإيران في شهر آب عام ٢٠١١، وكذلك دعوة الرئيس (أحمدي نجاد) لحضور القمة العربية في عام ٢٠٠٩ وهو ما زاد من حدة الخلافات العربية . العربية خصوصاً السعودية والاردن ومصر، مما جعل عقد شبه قمة عربية آخرى في العام نفسه ولكن في بلد آخر .

واليوم بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ فإن الدول المجاورة للعراق تعاني مأزقاً خاصاً بها ولا يبدو أن أياً منها قادرة على فرض سيطرتها على العراق سواء بوجود الاحتلال من عدمه فدول الخليج والاردن ومصر تعاني من توسع

---

[١] إيناس عبد السادة وعلي حسين العيساوي، معادلة التفوق في العلاقات الايرانية . الخليجية (توازن أم أختلال)، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٩، ص٨٦ .

[٢] نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص٩٠ .

النفوذ الايراني في العراق [١]، فالمتغير الأمريكي في العراق أدى بدوره إلى نتائج مهمة تتمثل في إعادة صياغة مقاربة الانتشار العسكري في الخليج علماً إن الولايات المتحدة لن تتعامل مع دول الخليج كجهة واحدة بل كمجموعة دول ذات خيارات متفاوتة وهذا بدوره سيؤثر على إيران، إذ سيزيد من فرص ظهور الشارع المحافظ في إيران وتعزيز التقارب الروسي . الإيراني وزيادة الشعور الإيراني بضرورة التقارب مع الدول العربية ومنها قطر [٢] .

فدوافع قطر نحو تبني سياسة خارجية تنأى بنفسها عن الدوران حول القطب السعودي وإبراز دورها الجديد في الخليج العربي أو في المحيط الإقليمي الشرق أوسطي في إطار أوسع كان يشكل الهاجس الأوحد في حينها الذي أثر بدوره نحو مزيد من التقارب بين قطر وإيران، ومن ثم فقد وجد عامل آخر بعد العام ٢٠٠٣ واحتلال العراق وبروز إيران كطرف إستراتيجي قوي يتجه نحو ملء الفراغ الذي خلفه الاحتلال الامريكي للعراق، ومن ثم أدركت قطر إنها أمام واقع جديد ومأزق جديد فيما لو أخفقت في حسابات اللعبة الإستراتيجية الدولية، فليس بالإمكان تجاهل الدور الإيراني في الخليج ومن ثم يتوجب على قطر أن تنأى بنفسها بعيداً عن التطبيل للحرب الإيرانية . الأمريكية التي تبدو مظاهرها في الأفق ومحاولة لعب دور تفاوضٍ يصب في إتجاه مزيد من التقارب مع إيران وتقاسم الأدوار الإستراتيجية في المنطقة نحو شراكة قطرية . إيرانية إن صح التعبير .

---

[١] خير الدين حسيب، العراق ... إلى أين ؟ ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان، ٢٠٠٩، ص٩ .

[٢] عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره ، ص٦ . ٧ .

في العام ١٩٩٣ [١] فتحت آفاق العلاقات القطرية . الإيرانية في المجالات كافة وتكررت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في كلا الدولتين وهذا بدوره أثار حفيظة الرياض وواشنطن واستطاعت قطر اقناعهم بمنطق عدم تجاهل الاعداء وضرورة التقارب مع إيران ونجحت في وقتها في تقريب وجهات النظر الخليجية . الإيرانية خصوصاً أثناء قمة مسقط عام ٢٠٠٨ [٢] .

وفي ظل المساعي السياسية والدبلوماسية التي تبذلها قطر في تعاملها مع إيران استطاعت كسر حاجز العزلة والمضي قدماً نحو مزيد من التفاهمات مع إيران اقتصادياً حول تسوية حقل الغاز المشترك بينهما وسياسياً بمد جسور التفاهم والحوار ومحاولة تقريب وجهات النظر من أجل الوصول إلى فهم مشترك لقضايا المنطقة برمتها .

ثانياً : التحرك نحو السودان

بات من الملفت للنظر أن نجد الدبلوماسية القطرية منذ السنوات الاخيرة حاظرة في مجمل قضايا الأمة العربية أو التي تجاورها، مثلها مثل شبكتها الاعلامية المتمثلة في قناة الجزيرة الفضائية التي أصبحت متواجدة في كل حدث وموقع في العالم، ومن ثم تثار تساؤلات حول دوافع قطر من هذه التحركات التي سارت عليها الدبلوماسية القطرية، ومدى فاعليتها وطبيعتها وجدوى تلك التحركات، وتوقيتاتها وبغض النظر عن مدى نجاح المبادرة القطرية بشأن دارفور والنزاع الحاصل بين الحكومة السودانية بزعامة حزب المؤتمر والحركة الشعبية لتحرير السودان، فالسودان قد انشطر إلى قسمين

---

[١] روز ماري هوليس، إيران : العلاقات الخارجية والدور الاقليمي المحتمل، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أب ٢٠٠٠، ص١٧٧ .

[٢] أثير ناظم عبد الواحد، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨ .

حالياً وولادة جمهورية جديدة تمثلت في جمهورية جنوب السودان التي حازت اعترافاً جماعياً من لدن الاسرة الدولية وبالسرعة القصوى في العام ٢٠١١ .

وبغض النظر عن أهمية قضية دارفور وعموم الازمة في السودان بالنسبة لقطر فإنها اضحت دولية * يشار إليها في أروقة السياسة العالمية كافة سواء في مجلس الامن الدولي والامم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت بدورها مذكرة اعتقال للرئيس السوداني (عمر حسن أحمد البشير) [١]. وهو ما أعطى زخماً أكثر تعقيداً في حل قضية دارفور، إلا إن اللافت للانتباه إن قطر استطاعت بمبادرتها أن تكسب تأييداً من قبل اطراف النزاع كافة وقبل الجميع الجلوس إلى طاولة المفاوضات دون تردد، وهو أمر عجزت عنه أطراف مجاورة للسودان تشكل قضية دارفور أمراً مقلقاً بالنسبة لها مثل ليبيا وتشاد ومصر التي تعد السودان الظهير الستراتيجي لها وما تشكله أزمات السودان بأشكالها كافة من خطورة على ضمان حصة مصر الكافية من مياه النيل .

ويعزى نجاح الدبلوماسية القطرية في رأب الصدع بين أطراف النزاع في السودان إلى كون قطر وسيطاً يشكل طمأنة أكثر لأطراف النزاع كافة وليس له أطماع في هذه الأزمة ومن ثم هو أبعدها عن كونه شريكاً استراتيجياً إقليمياً أو دولياً ومن ثم يحظى بقبول تام ويصح تسميته بالوسيط المستقل، فضلاً عن ما يحمله هذا الوسيط في سلته المالية من موارد مادية تساعد في إطفاء نار النزاعات في أفريقيا وتشجيع عملية التنمية هناك .

*** لمزيد من المعلومات حول أزمة دارفور ينظر : كاظم هاشم نعمة، أزمة دارفور : السودنة والعروبة والتدويل والافرقة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠٠٥ .**

[١] باسيل يوسف بجك، مذكرة القبض على الرئيس السوداني : دراسة قانونية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ٢٠٠٨، ص٩٢ . ٩٣ . ٩٤ .

استطاعت قطر إنجاح عملية التوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار في الدوحة في ١٧ شباط ٢٠١٠، وهذا النجاح نعزوه إلى مجموعة أسباب أولها أن قطر وسيط بعيد عن التدخل المباشر في أطراف النزاع أو داخل فيها، فضلاً عن كون قطر وسيطاً بين جهود الدبلوماسية الاوروبية والامريكية الداعمة للتوجه القطري في السلوك السياسي الخارجي، وحزمة الدعم المادي المقدم من قطر وهو النهج الذي عرفت به من واقع امكاناتها المادية وهو ما شكل عنصر دعم لسياستها الخارجية ودرجة مصداقيتها .

ودأبت الدبلوماسية القطرية على مواصلة المشوار وقطعت أشواطاً كبيرة في دعم الحلول الدبلوماسية في كل من لبنان وغزة والعراق حيثما توجد أزمة سياسية وحتى إنسانية ستجد قطر حاضرة بقوة، وليبدو إن نسق المبادرات الفردية الذي دشنته قطر قد حقق نجاحاً كبيراً في الأونة الأخيرة نظراً لكونه لا يثير الريبة والشكوك ولا يكون طرفاً في النزاع أو ينحاز إلى هذا الطرف أو ذاك أو قل يصح أن نطلق عليه وسيطاً مستقلاً نسبياً عن كافة أطراف النزاع في كل أزمة تنشب هنا أو هناك.

المطلب الثاني: المحور العسكري

لاشك إن وقوع خطر في منطقة الخليج العربي التي تشهد أزمات وحروب عدة وتكرار هذه الظاهرة في هذه المنطقة الستراتيجية من العالم، فضلاً عن وجود أبار النفط الضخمة فيها كل ذلك دفع دول العالم الكبرى إلى التنافس والصراع حولها وكذلك القوى الاقليمية الصاعدة كإيران ومحاولات فرض الهيمنة من هذه الدول أو تلك على بلدان الخليج العربي .

ونتيجة للحضور الامريكي المتزايد في هذه المنطقة وبسبب هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على معظم الاقاليم الستراتيجية في العالم بفضل ما تأتي لها من قوة عسكرية واقتصادية كبرى في العالم، كل ذلك دفع بدول الخليج الست

التي اصبحت في وضع أمني لا تُحسد عليه إلى التفكير في مظلة أمنية أمريكية أن صح التعبير، فالترتيبات الامنية بمنطقة الخليج العربي هي ترتيبات أمنية أمريكية، ونجحت الولايات المتحدة الامريكية في إيجاد قناعة راسخة لدى دول الخليج، بإن أفضل طريقة للتعامل مع التحديات الامنية هي بالتحالف معها سواء كان ذلك التحالف جماعياً أو بصيغة منفردة[١].

كما فرضت الولايات المتحدة الامريكية بسبب هذا الوجود الضخم في الخليج العربي أن تكون مركز تسلح بالنسبة لدول المنطقة وتبدي استغرابها عندما تحاول دولة من دول الخليج كسر هذا الطوق عبر شراء السلاح من مناشئ آخرى مثل روسيا والصين كما فعلت المملكة العربية السعودية.

وكان من جملة اهتمامات دول الخليج ثلاثة اشياء رئيسة وهي:[٢]

١. سعت إلى اضعاف القدرات العسكرية لكل من العراق وإيران لكبح الطموحات التوسعية والايديولوجية لكلا الدولتين وهذا هدف مشترك للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وحلفائها في المنطقة .
٢. الرغبة في تهدئة إيران، وإن كان النظام السياسي الإيراني يشكل خطورة على دول الخليج إلا إن الرغبة في وجود نظام سياسي أكثر أعتدالاً وأقل خطورة على دول الخليج أمر مرحب به كثيراً .
٣. حماية نفسها عبر عقد الاتفاقيات الامنية والعسكرية نظراً إلى عدم قدرة الدولة الخليجية الدفاع عن نفسها بمفردها لعوامل عدة فاللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية هو الطريقة المثلى للدفاع في اجواء كهذه، فضلاً عن زيادة عتادها الحربي ونوعية اسلحتها.

---

[١] عبد الخالق عبد الله، العلاقات الخليجية . الامريكية (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أيلول ١٩٩٩، ص١٠١ .

[٢] اليزابيث ستيفنز، العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي، مركز الخليج للابحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٢٣ . ٢٤ .

وعلى أثر توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والسعودية حول (بن لادن) إذ سحبت الولايات المتحدة الامريكية قواتها من قاعدة (الامير سلطان) وقلصت من حجم وجودها العسكري في المملكة، وكان البديل هذه المرة قطر إذ استخدمت الولايات المتحدة الامريكية قاعدتي (العديد) و(السيلية) في قطر البديل اللوجستي لإقامة مقر القيادة المركزية الوسطى، وكان ذلك مدعاة لتوتر العلاقات السعودية، القطرية المحتقنة أصلاً منذ حادث (الخفوس) الحدودي في العام ١٩٩٢، وكذلك امتناع السعودية عن دعم الانقلاب السلطوي في الدوحة منتصف التسعينيات، ولا تزال هذه العلاقات محكومة بالشك والقلق[١].

تغيرت الكفة لصالح قطر في مقابل هواجسها من العربية السعودية وإيران عبر قناعة قطرية مفادها إنها ستكون أكثر أمناً في وجود مظلة أمنية أمريكية على أراضيها وعوضاً عن صغر الحجم وعدم فعالية وكفاية أدواتها العسكرية إذ إنها لا تستطيع أن تجاري المملكة السعودية وإيران سواء في الحجم العسكري أو السكاني والجغرافي فعوضاً عن ذلك وجود مظلة أمريكية على الأراضي القطرية .

وبغض النظر عن الوجود الامريكي في قطر، فإن قطر عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجلس المذكور وإن كان لا يحمل صفة عسكرية أو أمنية إنما هو صيغة سياسية ومنظمة للتعاون الاقليمي بين دول الخليج الستة وكونه منظومة خليجية مغلقة تضم هذه الدول المكونة له فقط، لكن في الأونة الأخيرة بتنا نشهد خصوصاً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ انبثاق قوة عسكرية تابعة لمجلس التعاون لردع التهديدات العسكرية الإقليمية

---

[١] فتحي العفيفي، الاستقطاب الاقليمي والتحولات الجيواستراتيجية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص١٠٨ .

التي تشهدها دول الخليج، وهذا يقودنا إلى الخيار الثاني المطروح أمام قطر وهو الدخول في ترتيبات إقليمية تساعد في ضمان الامن الاقليمي لقطر وتعويضاً لها عن الخلل في توزيع القوة داخل المجلس لصالح المملكة العربية السعودية .

وموضوع إيجاد ترتيبات إقليمية يكون لقطر دور فيها ليس جديداً، إذ قامت قطر بنفض الغبار عن مشروع قديم لإقامة كونفدرالية خليجية طرحته اعلامياً مع انعقاد مؤتمر القمة العشرين الاخيرة، إلا إن غالبية دول الخليج الآخرى تخلت عنه ولم يدرج على جدول الاعمال وتبدي غالبية دول الخليج في الوقت الحاضر رغبة واهتماماً خاصاً بمشروع رابطة مكونة من الدول المطلة على حوض المحيط الهندي شبيهة بإتفاق أسيان في شرق أسيا، وقد عقد آخر مؤتمر في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٠ في مسقط بعُمان إذ يهدف المشروع إلى تحسين العلاقات التجارية ودعم الاستثمار وفرص التوسع في مجالات التعاون الاخرى [١] .

وعلى الرغم من أن هذا المشروع لا يحمل طابعاً عسكرياً إلا إنه يعزز من فرص وقابليات دول الخليج ومنها قطر في إيجاد فرص للتعاون وحل الأزمات عبر طاولة المفاوضات التي تتسع لكل من له صلة بالأمن الخليجي وهو ما دأبت عليه قطر في الأونة الأخيرة عبر الدور الذي اختطته لنفسها عبر دبلوماسيتها النشطة والواقعية .

واتسعت أدوار قطر العسكرية ليس باكتفائها بالمظلة الامنية الامريكية فحسب بل الدخول في ترتيبات إقليمية، فضلاً عن الدخول الدبلوماسي في الأزمات الاقليمية بقوة سواء كان تدخلاً عسكرياً بحتاً أو لوجستياً أو اقتصادياً،

---

[١] **خلدون حسن النقيب، الخليج إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٥٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار ٢٠٠٠، ص٢٠ . ٢١ .**

فما نشهده حالياً في ما بات يسمى ربيع الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا، كان لقطر دور ملحوظ خصوصاً في الثورة الليبية عبر دعم قطر للثوار الليبيين وتقديم الدعم العسكري والمالي واللوجستي والدخول في ساحات الصراع العسكري الجاري بين الثوار الليبيين وقوات القذافي من جهة آخرى، إذ اختارت قطر الدخول ومساندة الثوار الليبيين من خلال المشاركة في عمليات حلف شمال الاطلسي الناتو على مستوى سلاح الجو القطري أو عبر امداد الثوار بالاسلحة، فضلاً عن الدعم المالي في إطار تخويل الجامعة العربية لقطر والامارات العربية المتحدة بذلك.

المطلب الثالث : المحور الاقتصادي

أن قدرة قطر على لعب دور استقلالي في سياستها الخارجية رغم صغر حجمها يعتمد على مواردها الاقتصادية وعلاقاتها مع جارتها العربية السعودية والعراق وإيران، وفيما يتعلق بدور السياسة الخارجية فان الحيوية المتمثلة في بيع مصادر الطاقة ومقاومة هيمنة الدول الاقليمية واستخدام القوى الخارجية موازنتها معاً لحماية نفسها وابقاء العلاقات هادئة ضمن منطقة الخليج [١] .

ولتعزيز الوضع الاقتصادي قامت قطر بإنشاء مجلس للتخطيط يقوم بوضع خطط وبرامج التنمية والتطوير في مختلف القطاعات، فضلاً عن توفيره للمعلومات التفصيلية عن مجالات الاعمال والاستثمارات في ، وفي محاولة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط قامت قطر بإيجاد فرص استثمارية كبيرة في مجالات عدة ولدعم هذا التوجه أنشأت مركز قطر المالي عام ٢٠٠٦ لبناء القدرات في سوق المال وقام المركز بمنح رخص لاربعين

---

[١] سعد الشلماني، تقرير عن مؤتمر السياسات الخارجية لدول الشرق الاوسط، جامعة سانت اندروز، المملكة المتحدة ١٢ . ١٥ تموز ١٩٩٩، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ١٩٩٩، ص١٧٧ .

شركة وبذلك كان المركز رائداً في التمويل المالي الدولي ويساهم في الحد من تأثير البيروقراطية واشار المدير التنفيذي للمركز ان قطر تملك أحد أسرع الاقتصادات نمواً فقد خصصت ١٤٥ مليار دولار لاستثمارها في القطاعات النفطية وغير النفطية واوضح ان المركز يلتزم التزاماً عالياً بالمعايير العالمية والاصلاح والشفافية وهذا أمر ضروري لجذب الاستثمارات طويلة الاجل [١] .

إن الاقتصاد القطري يحمل عوامل عدة جاذبة للاستثمارات، فعلى سبيل المثال وصل حجم استثماره عام ٢٠٠٧ إلى ٥٢ مليار دولار، فضلاً عن أهمية الغاز الذي يعد منتجاً بالغ الاهمية وتمتلك قطر منه احتياطات هائلة، فضلاً عن توجه قطر نحو التركيز على تعبئة مواطنين يملكون خبرة وتعليم ومهارة وذلك عبر الدور الذي يضطلع به المجلس الاعلى للتعليم في وضع الاهداف التعليمية [٢]، فهناك مشاريع كبرى ذات بعد تنموي إستراتيجي مثل المدينة العلمية في قطر التي بنيت على مساحة ٨٠ الف كم مربع وتضم الكثيرد من فروع الجامعات الدولية العريقة فضلاً عن المراكز البحثية العالمية[٣] .

وفي إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي قامت قطر بمجموعة من الخطوات منها شراء حصة تقدّر بـ(٢٠,٨٠%) من شركة بورصة لندن، وتملك (٢٥%) من سنسيبري، و(١٠%) من أومكس، وذلك لتشبيك المصالح الاقتصادية بين مختلف الاطراف في إطار المنافع المتبادلة وهذه الخطوات تشكل فرصة لتنويع بنية الناتج المحلي الاجمالي القطري وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز، فضلاً عن إسهامه في نقل الخبرات والتكنولوجيا العالمية

---

[١] **محمد سعد أبو عامود، الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي .. قطر والبحرين انموذجاً، السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٦ .**

[٢] **المصدر نفسه، ص٥٦ . ٥٧ .**

[٣] **شحاتة محمد ناصر، مصدر سبق ذكره، ص٦٨ .**

المتطورة، إذ ستلعب هذه الاستثمارات دور المغذي للأنشطة الاقتصادية الموجودة في الدولة، من خلال ربطها بالاقتصاد العالمي والشركات الكبرى الفاعلة في مجالاتها، وقامت قطر بتوظيف الغاز الطبيعي في نطاق سياستها نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي مستفيدة من التطور التكنولوجي في هذا المجال، إذ وصلت صادرات قطر من الغاز عام ٢٠٠٧ إلى (٣١) مليون طن، ومن المقدر أن يزداد إنتاجها ليصل إلى ثلث الاستهلاك العالمي في السنوات القليلة المقبلة[١]. وتولي قطر اهتماماً واسعاً بإنتاج الغاز الذي تملك احتياطات كبيرة منه وتكفي نظرة إلى رؤوس الاموال الهائلة الموجهة لتوسيع الطاقات الانتاجية لصناعة الغاز والصناعات التي تتمخض عنه أو تعتمد عليه [٢] .

فضلاً عن ذلك، هنالك خطوات داعمة للاقتصاد القطري إذ وضعت قطر للبترول وأكسون موبيل للكيمياويات اتفاقية مشتركة لإنشاء مجمع للبتروكيمياويات بمقاييس عالية في مدينة (راس لفان) الصناعية باستثمارات تبلغ حوالي ٦ مليار دولار[٣].

هذا ويبلغ حجم الصناديق السيادية الخليجية وحدها ١,٤٦٢ تريليون دولار يشكل حوالي ٤٠% من الحجم الكلي للصناديق السيادية العالمية، ودفعت الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على العالم العربي هذه الصناديق إلى تغيير مسارها المعتاد والتوجه نحو العالم العربي للمساهمة في دعم الاقتصاد في بلدانها وبدأت تتحرك نحو الداخل في هذه المرحلة، وكان جهاز

---

[١] محمد سعد أبو عامود، مصدر سبق ذكره، ص٥٦ . ٥٧ .

[٢] محمد عبد الشفيع عيسى، الخليج والاقتصاد السياسي للاستثمارات الاجنبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٢ .

[٣] الخليج في شهر يناير، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٦٥)، مركز الخليج للابحاث، دبي، شباط ٢٠١٠، ص١٢ .

قطر للاستثمارات الابرز في التدخل على المستوى الداخلي، وطرح خطة بحجم (٣-٥) مليار دولار لشراء اسهم في البنوك المدرجة في البورصة القطرية لدعم ثقة المستثمرين بالبنوك بلغت نسبتها حوالي ٢٠% كما ضخ الجهاز (٢٠) مليار ريال في رأسمال البنوك القطرية لتعزيز قدرة البنوك الوطنية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة المقبلة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة بأوضاعها المالية، وكذلك اشترى الجهاز المذكور أسهم في بنك قطر الاسلامي بنسبة ٥%، واستحوذ البنك على ١٠% من أسهم البنك نهاية عام ٢٠٠٩[١].

والصندوق السيادي في قطر يقود العودة للاستثمار الخارجي في هذا التوقيت بالذات مدفوع بعدد من العوامل الرئيسة منها:[٢]

١. ارتفاع اسعار النفط عن الحد الادنى الذي كانت عليه في الأزمة وعودة الحديث عن امكان تحقيق فوائض مالية بالنسبة للدولة الخليجية مع صعود السعر إلى حدود (٧٥) دولاراً وارتفع عن ذلك في وقت تعد الفوائض النفطية الممول الاساس والرئيس للصناديق السيادية في سائر دول الخليج.
٢. تفاؤل الكثير من الاوساط الاقتصادية العالمية بقرب عودة النشاط الاقتصادي إلى الوضع الاقتصادي العالمي على اعتبار ان الاسوء قد مرَّ وإن الخروج من النفق المظلم للكساد الذي بات يلف الدول الصناعية الكبرى أصبح وشيكاً في ظل الحديث عن المؤتمرات

---

[١] علي حسين باكير، الصناديق السيادية الخليجية دورة الصعود والهبوط وآفاق المستقبل، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٦٥)، مركز الخليج للابحاث، دبي، شباط ٢٠١٠، ص٢٥ .

[٢] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص٢٦ .

الاقتصادية الايجابية المتتالية المحققة أخيراً في عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى لاسيما اليابان والصين والولايات المتحدة الامريكية .

٣. الاستفادة من الدروس والتجارب التي مرت بها الصناديق السيادية خلال مرحلة الازمة المالية العالمية وما قبلها ومنها بطبيعة الحال ضرورة تنويع اماكن وطبيعة الاستثمارات التي تقوم بها الصناديق السيادية في الخارج وتأمين المنافع والخبرات الناجمة عن هذه الاستثمارات من أجل توظيفها في الداخل.

وأصبحت قطر تشارك في قرارات شركة بورش الالمانية للسيارات عبر دخول جهاز قطر للاستثمارات في مفاوضات مع الشركة المذكورة من أجل الحصول على حصة كبيرة قد تصل نسبتها ما بين ٢٥% و٢٩,٩% وذلك في إطار عملية زيادة رأسمال الشركة بحدود ٦,٢ مليار دولار، ويملك جهاز قطر اسهماً في كل من بنك (باركليز) و(كريدي سويس) إلا إنه عاد وباع في أكتوبر ٢٠٠٩ حصة بقيمة (١,٤) مليار جنية استرليني في مصرف (باركليز) البريطاني محققاً بذلك زيادة الارباح بقيمة (٦١٠) مليون جنيه استرليني [١] .

وتصل تقديرات حجم صناديق الثروة السيادية لقطر بعد الازمة المالية العالمية (٦٢) مليار دولار، إذ تعد قطر الرابعة خليجياً بعد السعودية والامارات والكويت وذلك حسب تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية (SWF) نيسان ٢٠٠٩ [٢] .

ولدى جهاز قطر للاستثمار مجموعة من الحصص موزعة في (فور سيزنزهيلث كاير) في بريطانيا بنسبة (١٤,٩%)، كذلك حصة في مجموعة (لاغاردير الفرنسية) بنسبة (٦%) وحصة في (كريدي سويس) بنسبة (٢%)

---

[١] المصدر نفسه، ص٢٧ .

[٢] المصدر نفسه، ص٢٧ .

وكذلك (ساينس بوري) في بريطانيا بنسلة (٢٧%) واللافت للنظر إن إستراتيجية قطر هذه المرة اختلفت كثيراً عما درجت عليه الصناديق السيادية الخليجية الاخرى إذ تشترط قطر الحصول على حق التصويت خاصة ما يتعلق بسياسة توزيع الارباح وباتت الصناديق السيادية في موقف لتفرض وجهة نظرها في المفاوضات، الامر الذي كان صعباً في مرحلة ما قبل الازمة المالية العالمية [١].

وغيرت قطر نسبياً من أساليب استخدام فوائضها النفطية مع تغير خريطة المخاطر والعوائد على الاستثمار في العالم، وغيرت كثيراً من وجهتها بإتجاه الدول العربية ودول شرق وجنوب شرق آسيا، وإن كان جانب منها موجهاً نحو القطاعات الخدمية وفي مقدمتها العقار والسياحة والاتصالات، ومن المهم وتأسيساً على ما سبق إعادة توجيه رأس المال نحو الداخل ليصب في الدورة التنموية الوطنية والعربية العامة، بيد أن ذلك يتطلب صياغة استراتيجيات تنموية فاعلة في مختلف الدول العربية تضع في اعتبارها تطوير القاعدة التكاملية العربية [٢] .

تأسيساً على ما سبق، فإن ما تحصلت عليه قطر من فوائض مالية عبر الطفرة النفطية التي تمثلت في زيادة الاسعار وعدم تأثر قطر كسائر دول الخليج بالازمة المالية العالمية الراهنة واصبحت دولة تقدم المعونة وتساعد في حل الازمات المالية العالمية لكل من الدول الكبرى بفضل فوائضها المالية كما ذكرنا، كان العامل الاقتصادي هو ما يمثل أسلوباً نجحت فيه قطر في دبلوماسيتها كون المال عنصراً داعماً لسياستها الخارجية وباتت تعرف به فدبلوماسية المال تؤثر كثيراً في معالجة الكثير من الازمات في المنطقة عبر

---

[١] **المصدر نفسه، ص٢٧ . ٢٨ .**

[٢] **محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص٨٨ . ٨٩ .**

المشاريع التنموية في الدول العربية وإصلاح قطاع الخدمات والتقليل من آثار الحروب كما فعلت قطر في جنوب لبنان عبر إعادة تأهيل المؤسسات الصحية في ذلك البلد مثل مستشفى بنت جبيل وغيرها .

وبذلك أصبح العامل الاقتصادي وتقديم العون المادي العنصر المعوض لقطر والداعم لسياستها الخارجية متجاوزة بذلك عجزها العسكري عبر اسلوب تبرع هي فيه ولها فيه ميزة نسبية كونها تدفع بسخاء من أجل الدخول كلاعب سياسي فاعل في القضايا الاقليمية كافة أو لكسب الدعم الاعلامي كما فعلت في الحصول على استضافة كأس العالم في قطر مستقبلاً .

المطلب الرابع : المحور الاعلامي

لا يخفى على أحد إن لوسائل الاعلام دوراً كبيراً وواسعاً في إدارة وتوجيه الرأي العام الداخلي والدولي إزاء قضايا معينة تطرأ هنا وهناك وكذلك تبين اهتمام هذه الدولة أو تلك بقضية معينة، كذلك يمكن أن نتبين طبيعة السياسة الخارجية لدولة ما من الدول، وكذلك سلوكها تجاه القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية من خلال وسائل اعلامها وطبيعتها ونوعيتها وقراءتها للاخبار الخام وتوجيهها وتسييسها بما يتلاءم وتوجهاتها السياسية .

فوسائل الاعلام تقوم باستعراض اخبار العالم الخارجي وتطوراته يومياً من خلال برامج اعلامية مقتضبة أو مطولة وبرامج تلفزيونية تذاع كل مساء بوجه عام، كما تخصص الاذاعات ومحطات التلفزة برامج خاصة لقضايا السياسة الخارجية [1] .

فاختيار نوعية البرامج وأوقات تقديمها والقضايا التي تتناولها وأسلوب عرضها كل ذلك يدفع باتجاه تكوين رأي عام ضاغطاً بإتجاه يتناسب وميول

---

[1] **محمد عبد الشفيع، مصدر سبق ذكره، ص٤٢ . ٤٣ .**

تلك الدولة التي صممت ورعت تلك البرامج ومن ثم يصب في بوتقة السياسة الخارجية .

وينقسم المطلب إلى :

أولاً : قناة الجزيرة الفضائية القطرية .

ثانياً : مراكز الابحاث .

أولاً : قناة الجزيرة الفضائية القطرية

لاشك أن ما تعوزه قطر من إمكانيات لعب دور عسكري ضخم في المنطقة بسبب صغر حجمها وقلة عدد سكانها استطاعت ان تعوضه عبر وسائل آخرى اكثر براعة فما تهيأ لها من إمكانات مادية ضخمة، تمثلت بالنفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن فوائضها المالية في صناديقها السيادية الضخمة فاستطاعت أن توجه إمكاناتها المادية نحو التميز في الاعلام عبر إيجاد وصنع أكبر قناة اخبارية في الشرق الاوسط هي قناة الجزيرة الفضائية التي تكاد تكون أو تعد من كبريات القنوات الفضائية العالمية مثل B.B.C. أو CNN فلا نجد منطقة أو حدثاً إلا ونجد إن الجزيرة طرقت بابه أو سجلت بصمتها هناك، فما تقدمه الجزيرة من برامج سياسية بحتة (كالاتجاه المعاكس) الذي اثار الكثير من الجدل والنقاش فيما لو كان بخدمة قضايا العرب والامة العربية أم مزيد من تعميق الهوة وتمزيق اواصر الالفة العربية عبر إثارة المزيد من الاحقاد والضغائن وهذا اللغط بعينه أشير أيضاً بشأن هذه القناة .

ويشير البعض إلى إن قناة الجزيرة الفضائية أصبحت الأداة للسياسة الخارجية القطرية [1]، وإن قناة الجزيرة هي القناة الاخبارية العربية التي تتحدى

[1] **سعد الشلماني، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٧ .**

الغرب، ولكن الكاتب من موقع المراقب للاخبار عن كثب يؤكد إن هذه القناة إنما اختارت لنفسها نهج الشك تجاه كل الاطراف فيرى إنها تساوي بين العربي وغير العربي، بين العربي وخصمه، بين العربي وغازيه ومحتله وساق مثالاً لذلك هو الحرب على العراق إذ عارضت الجزيرة الحرب وعارضت نظام صدام حسين، هذا وتحيط بقناة الجزيرة مجموعة من الشائعات أو التساؤلات شبيهة بالخط الذي تسير عليه قناة الجزيرة فهي ليست مع أحد وليست ضد أحد أو قل مع الكل وضد الكل، لكننا نجد في ذات الوقت إن فضاء هذه القناة اتسع ليشمل دولاً إسلامية خارج الاقليم العربي أو الخليجي مثل باكستان وماليزيا واندونيسيا وافغانستان التي كان لقناة الجزيرة حضور متزايد هناك إذ إنها لعبت دوراً كبيراً في الاعلان لكافة الخطب التي القاها زعماء الجماعات الاسلامية هناك [١] .

فالاعلام مهم جداً في السلم والحرب فقد قال الرئيس الامريكي الاسبق (ريغان) : ((ان فشلنا بحرب فيتنام كان بسبب فشلنا باستخدام الاعلام)) [٢] .

إن المزج العلمي فائق الدقة بين ((فن الاعلام)) و((فن المخابرات)) هو ما نجحت فيه القيادة السياسية في قطر لتعبر من خلال القناة عن سياستها الخارجية عبر إيحاءات تتمثل في تسليط الضوء على هذا الخبر أو ذاك في تلك المنطقة وإدارة الحوارات السياسية حوله واستطلاعات الرأي التي تجريها من خلال قناة الجزيرة مباشر، فالتغطية التي تقوم بها قناة الجزيرة حول الاحداث الجارية لما بات يُعرف بـ(الربيع العربي) يختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى .

---

[١] **Hugh Miles, AL Jazzier : the inside story of the Arab News channel that is challenging the west , New York, Grove Press, 2005, P. 438 .**

[٢] **نقلاً عن : سليم مطر، اخطر اسرار الاستراتيجية الامريكية في العراق والشرق الاوسط، ط١، دار الكلمة الحرة، بيروت، حزيران، ٢٠١١، ص١٣٣ .**

وكان الشيخ (حمد بن خليفة) قد أوعز إلى إنشاء صحيفة يومية في لندن، ثم تم العدول عن الفكرة مؤقتاً ومن ثم التحول إلى إنشاء قناة فضائية واستقطبت معظم الذين يعملون في قناة بي بي سي العربية التي أغلقت في ٢١ نيسان ١٩٩٦ [١]، وبذلك ولدت قناة الجزيرة من قطر لتكون منبراً لسياستها الخارجية أن صح التعبير ويمكن تلمس ذلك من خلال تركيزها على مواضيع الساعة والساحة الاقليمية وافرادها أهمية خاصة لبعض القضايا التي تهم قطر بالدرجة الاساس، فكانت هذه القناة المنبر الاعلامي للحكومة القطرية وان وصفت أو أدعت إنها مستقلة، فهي لطالما قد أثارت الحساسية والتوترات بين حكومات المنطقة وشعوبها كونها كما سبق تساوي بين العربي وغير العربي، بين المحتل والبلد الواقع تحت الاحتلال [٢] .

إن قناة الجزيرة التي أصبحت ذائعة الصيت وتصنف ضمن كبريات القنوات الفضائية العالمية قد نجحت نجاحاً واسعاً يتأتى من الدعم الاعلامي الحكومي، فضلاً عن الاستثمارات الضخمة لديها في سويسرا وغيرها من المناطق في العالم فضلاً عن الحجم الكبير لمشاهديها خصوصاً في العالم العربي، وهذا النجاح يصب في صالح الحكومة القطرية التي جعلت من قناة الجزيرة أداة من أدوات سياستها الخارجية ووسيلة للدخول إلى الدول الإقليمية من خلال التأثير على قلوب شعوبها .

ثانياً : مراكز الابحاث :

إن تجربة الجامعات ومراكز البحوث في قطر هي استنساخ أو نقل جامعات بعينها أو فتح فروع من جامعات أجنبية في قطر، مثلاً كلية الطب التي تسمى كلية (ويل للطب) تابعة لجامعة كورنيل الامريكية، وبقية الكليات

---

[١] سعد محمد النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص١١١ .

[٢] المصدر نفسه، ص١١٢ .

في قطر هي أمريكية أي أنها نسخة أصلية لما هو موجود في نيويورك بمناهجها وأساتذتها وقوانينها [١] .

كما يوجد في قطر خمسة جامعات أجنبية : [٢]

١. جامعة كورنيل تتبعها كلية ويل للطب (٢٠٠٣) .
٢. جامعة تكساس (أي أند أم) للهندسة (٢٠٠٣) .
٣. جامعة جورج تاون للدبلوماسية (٢٠٠٦) .
٤. فرجينيا كومنولث لفنون التصميم (٢٠٠٣) .
٥. كارنيجي ملون للكومبيوتر والاعمال (٢٠٠٥) .

وهذا الأمر وإن اكتنفته بعض السلبيات إلا إن إيجابياته تتمثل في كونه يعد تحسيناً للمستوى العلمي والاكاديمي فوجود جامعات أجنبية في قطر هو في حد ذاته تواصل علمي مع الغرب الذي يملك وسائل التقنية الحديثة كافة والتطور العلمي بما يساهم في رفد المسيرة العلمية بالكثير من الخبرات ويعزز من سمعة قطر وجامعاتها العلمية ويساهم في دعم الثورة العلمية والتقنية العالمية وفي المجالات كافة .

مثلما أصبحت قطر منبراً للمفاوضات حول مختلف القضايا المتنازع عليها، كذلك اصبحت قطر منبراً علمياً لاستضافة المؤتمرات والندوات العلمية العالمية وندوات الطاقة والبيئة والمناخ وغيرها .

وفي ٣ . ٥ من أيار / مايو ٢٠٠٩ كانت الدوحة ملتقى لمؤتمرات عدة منها اعمال منتدى الدوحة التاسع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، ومؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط الرابع، إذ تناولت أعمال المنتدى

---

[١] منير بشور، تطوير بنيات ومناهج التعليم العالي في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايلول ٢٠٠٨، ص٤٢ .

[٢] المصدر نفسه، ص٤٠ . ٤١ .

أموراً عدة تدور حول الإستراتيجية والديمقراطية والاعلام والاقتصاد والتنمية والتجارة الحرة وحقوق الانسان، فهذا المنتدى والمؤتمر ضمَّ العدد الكبير من المفكرين والسياسيين والدارسين الاستراتيجيين، وبما طرحاه من قضايا ومشكلات تهم دول وشعوب العالم كافة وتهم الدول العربية وشعوبها خاصة، يعدان مناسبتين مهمتين للاطلاع على الأفكار والرؤى الاستراتيجية، كما تطرح في مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية العالمية، وكما تطرح أيضاً في أروقة السياسة الدولية وهو جهد كبير يسجل لدولة قطر [١] .

وتم إنشاء مركز الجزيرة للدراسات والذي يعقد الكثير من المؤتمرات ويستضيف الندوات والحلقات النقاشية سواء بمفرده أو بالتعاون مع قناة الجزيرة الفضائية ويقوم كذلك بكتابة البحوث وأعداد التقارير حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية خصوصاً قضايا الساحة الاقليمية مما يرفد صانع القرار القطري بمزيد من المعلومات والتصورات حول المواقف الحاصلة والقضايا المستجدة على الساحة، ومن ثم يكون المركز بمثابة مطبخ للمعلومات التي يحتاجها صانع القرار، ومن ثم تكون له فكرة وتصور ومدى واسع فضلاً عن الاستئناس برأي الكتاب والمفكرين المعروفين حول أي قرار أو توجه يسلكه صانع القرار في قطر، فضلاً عن استخدام المركز كأداة من أدوات السياسة الخارجية القطرية عبر الترويج لمواقف قطر وسياستها من خلال نشاطات المركز المذكور .

الخاتمة

---

[١] منير الحمش، تقرير عن : اعمال منتدى الدوحة التاسع للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، ومؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الاوسط (الرابع)، الدوحة ٣ . ٥ أيار / مايو ٢٠٠٩، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران ٢٠٠٩، ص١٧٩ . ١٨٠ .

نخلص من خلال مسيرة البحث إن السياسة الخارجية القطرية استطاعت وضع مجموعة من الركائز والأهداف، لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية، رغم عدم امتلاكها لقدرات جيوسياسية . وهذه المكانة لا يمكن أن تبني وتتعزز في بيئة إقليمية تضم دولاً تملك مواصفات إستراتيجية متعددة الأهداف، ما لم تعتمد السياسة الخارجية القطرية على أهداف ومداخل مهمة تمكنها من تعزيز دورها الاقليمي، وقد اعتمدت على مجموعة الدوافع لتحقيق هدفها الإستراتيجي الأعلى، تلك الدوافع تنوعت وتوزعت بين دوافع مادية، وقيمية، وخارجية لتشكل حلقة شبه متكاملة تعمل بإطار متكامل .

تلك الأهداف انطلقت من بيئتها الإقليمية المليئة بالمشاكل المعقدة والمتشابكة، واستطاعت السياسة الخارجية القطرية تحقيق هدف مزدوج الأول يدعم دورها كشريك في بعض القضايا العربية كقضية لبنان، ومشكلة دارفور، والعراق، وليبيا . والثاني قطع الطريق أمام تدخل أي قوة إقليمية غير عربية تحاول إيجاد موطء قدم لها في المنطقة، وهنا تمكنت قطر من طي مسألة حجم الدولة التي كانت سائدة آنذاك، واستندت بذلك على سياسة خارجية مدعومة بقدرتها الاقتصادية أولاً وزيادة حضورها الدبلوماسي ثانياً .

إلى جانب هذا الدعم السخي، استطاعت قطر أن تقدم نفسها كوسيط نزيه نسبياً في أي مفاوضات تتطلبها الازمات العربية والاقليمية، كونها لا تملك مصالح متضاربة، إلى حداً ما، مع هذا الطرف أو ذاك، ولا تدخل ضمن سياسة المحاور الموجودة في الشرق الأوسط كمحور الممانعة أو محور الاعتدال، إنما شددت على الاستقلال في قرارها وموقفها، وما دعم هذا الاستقلال لجوؤها إلى محاور داخلية ساعدتها بنجاح سياستها الخارجية، كالمحور السياسي، والمحور العسكري، والمحور الاقتصادي، والمحور

الاعلامي، لذلك فقد أصبح دورها في السياسة الإقليمية حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها .

Elements of Qatar's foreign policy: a study of political behavior

Assistant instructor:

Majid Hamid Khudair

This research deals with a very important subject because of the growing role of Qatar in Arab region, and the increase of the effectiveness of its foreign policy, despite of its limited geopolitical position. Therefore, the research starts from the principle that the increased presence of Qatar, both on regional and international levels, comes from Qatar's desire to build itself and find an effective and independent foreign policy far from remaining in the regional orbit only. On these bases, the research is divided into two chapters: the first is an analysis of motives of Qatar's foreign political behavior. It is also divided into three sections, the first addresses the material elements, while the second deals with the legal considerations or values, and the third deals with the elements of foreign elements.

The second chapter deals with the mechanisms of foreign political behavior, and it is divided into four sections: the first section is about the diplomatic axis, the second is the military axis, while the third is the economic axis, and the fourth is media axis. The research ends with a conclusion that includes a summary of the main results.